مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

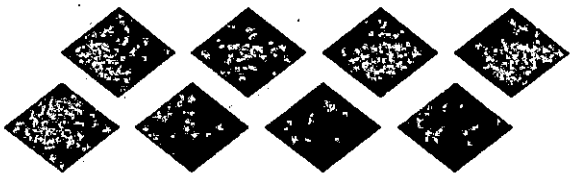

حذف الجار في العربية
دراســـــة تحليليـــــــــة

د/هاني عبد المقصود الفرنواني
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية
التربية بالوادي الجديد – جامعة أسيوط

حذف الجار في العربية

د. هاني عبد المقصود الفرنواني

مقدمة

حذف الجار من أكثر موضوعات اللغة خلافًا؛ إذ يتجاذبهُ السماعُ والقياس ؛ فما يَعُدُّه نحويٌ قياساً يُحتذي يعدُّه آخرُ سماعاً يُحفظ ولا يقاس عليه، أو يصفه بالشذوذ، أو الضعف، أو القُبح..الخ

واللغة أداة المعنى ، والحذفُ خلافُ الأصل ، فلا يترك الظاهر إلى ما لا دلالة عليه ، إلا بداعٍ يدعو إلى تقدير ذلك المحذوف. فإذا كان المعنى صحيحاً مستقيماً في ظاهره فلا يُدَّعى الحذف ، فضلاً عن أن يُقدَّر ، فلا يصحُّ تقديرُ شيء ما لم تدعُ إليه الحاجة. وأهم دواعي تقدير المحذوف من حرف الجر ، والمضاف بأقسامهما هو تصحيح المعنى.[1] ففي قوله تعالى: "حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون " [الأنبياء:٩٦] ؛ التقدير: حتى إذا فتح سدُّ يأجوج ومأجوج ؛ فنُزِعَ المضاف للعلم به وأُقيمَ المضاف إليه مقامه في إعرابه وأُنِّث الفعلُ لأجله.[2]

ولبناء العربية النحوي أصول لا يصحُّ أن تُتَعَدى وإلا اختلَّ نظامُها؛ فلا بُدَّ أحياناً من تقدير محذوف مراعاة للأصول النحوية. وذلك إذا لم يصلح العامل لمباشرة ظاهر الإعراب ، فيُقَدَّرُ ما يصلح لمباشرته من حرف الجر أو المضاف؛ ليستقيم الإعراب.ولم يتفقوا له على مصطلحٍ، فهو نزعُ الخافض، وحذفُ الخافض[3] ، وإسقاطُ الخافض[4] ، والحذفُ والإيصال[5] ، والحذفُ والوصلُ[6]، والاتِّساع أو التوسُّع[7]، وحذف حرف الجر، وغيرُ ذلك وبعد فهذا البحثُ محاولةً للتخلُّص من الاضطراب المنتشر في كتب النحو

---

(1) الخصائص : ٤٣٣/٢، والمخصص: ٢٤٤/١٤ ، والبحر المحيط : ٥٤/٣.

(2) البحر المحيط : ٤٦٧/٧.

(3) مشكل إعراب القرآن:٢/ ٥٦٥، ٦٩٢.

(4) المسائل السفرية: ٢١، والأشباه والنظائر : ١٤٦/٦، وحاشية ياسين: ١/ ٣١٠.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون : ٤٣٦/١ ، ودراسات في فلسفة النحو والصرف: ٣٦.

(6) سيبويه:٢١٤/١، والمقتضب : ٣٤٢/٢ ، وشرح المفصل: ٥٠/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور:٣٢٧/١.

(7) سيبويه:٢١١/١، ٢٢٢، ٢٣٠، ٣٣٦، وشرح كتاب سيبويه : ٢٧٢/٢، والخصائص: ٢٤٧/٢، والإفصاح: ٢٦٦ ، وتحرير التحبير : ٤٥٤ ، وشرح المفصل:٧٣/١.

العربي في الحكم على حذف الجار ، ولتمييز المسموع منه من المقيس ، ومحاولةً لتقييد إطلاقات النحاة في الحكم بالشذوذ ، والضعف ، والقُبح على مواضعها اللائقة بها.

وهو أيضًا محاولة لاستكناه تلك الضميمة الخفية التي تربط الجر بالنصب ، فإنَّ المتأمل لأبواب النحو يجد تقدير حرف الجر متغلغلاً في كثير من منصوباتها ، وكذا الأمر في كثير من أمثلة وأقوال العرب التي تناولها سيبويه بالتحليل ، بل إن بعض أبواب النحو كالمفعول لأجله يجمع بين وجهي النصب والجر على حسب تقدير حذف حرف الجر.

وهو ما فطن إليه أرباب المعاني، قال الجرجاني في المفعول لأجله: كان الأصل أن تأتي باللام فتقول: جئتك لإكرام لك ثم تُرك ، لأنَّ الحال تدلُّ عليه ، فلما حُذِف نُصِبَ ما بعده كما يكون ذلك في جميع ما يحذف فيه حرف الجر.

الفصل الأول: ضوابط حذف الجار

المبحث الأول: حذف الجار شروطه وأسبابه وأغراضه

أولا: شروطه:

يندرج حذف الجار ضمن القواعد العامة للحذف ، وهو خلافُ الأصل ، ويذكر النحاة للحذف شروطاً كثيرةً أهمها:[1]

١- الدليل أو القرينة : وهو أهم شروط الحذف ومحل إجماعهم ، قال ابن السراج : اعلم أن جميع ما يحذف فإنَّهم لا يحذفون شيئاً إلا وفي ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا.[2] وعدَّ ابن مالك حذف حرف الجر وبقاء عمله ، إذا وجدَ ما يدلُّ على المحذوف جائزًا بالإجماع.[3]

والدليل على المحذوف إمَّا مقالي وإمَّا حالي: فمثال حذف حرف الجر ودليله مقالي قولهم: امرر بأيُّهم أفضلُ ، إنْ زيدٍ ، وإنْ عمرٍو، أي : إن مررت بزيدٍ وإن مررت بعمرٍو ، فبقيَ الاسم مجروراً بعد حذف الجار؛ فدلَّ على وجوب تقدير الجار، وتعيَّنَ كونه الباء بدلالة السياق.[4]

ومثال حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ودليلُه حاليٌّ قوله تعالى: " وأشربوا في قلوبهم العجلَ " [البقرة:٩٣] ، فالتقدير: حُبَّ العجل[5]، فدلَّ النظر في المعنى علي تقدير المضاف؛ فهو من دلالة الحال على المحذوف.

ومن موانع تقدير المحذوف التمسُّك بالأصل عند عدم الدليل؛

فإذا لم يتحقق شرط الحذف وهو الدليل فلا يصار إلى القول بالتقدير ؛ تمسكاً بالأصل وهو عدم الحذف ، ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل.[6]

٢ــ أمن اللبس:

قال ابن عصفور: ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلاّ بشرط تَعيُّن موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ، فإن نقَص هذانِ الشرطان أو أحدُهما لم يجز حذف حرف

---

(١) البسيط:٦١٧/٢، مغني اللبيب : ٧٨٦ ، ٧٩٧، البرهان: ١٢٧/٣، ١٣٠.

(٢) الأصول في النحو : ٢٥٤/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٢٤١/٣، ١٢٤٢.

(٤) سيبويه : ٢٦٢/١، ٢٦٣، شرح الكافية: ١٧٧/٢، شرح الأشموني: ٢٣٥/٢ ، البرهان : ١٢٧/٣.

(٥) جامع البيان:٣٥٩/٢.

(٦) ائتلاف النصرة : ٤١، وحاشية ياسين على التصريح : ٢٢٨/١.

الجر أصلاً. وما عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله إلا في ضرورة شعر.[1]

وذلك يقترن بإقامة الدليل على المحذوف ، وتعيُّنه عند تعدد الاحتمالات ، نحو عجبت أن سافرت ، فهذا الحذف مؤكد ، أمّا إذا قام الدليل على الحذف ، وبقيت الاحتمالات في تقدير المحذوف متجانبة ، فاختلّ أحد الشرطين منع نحو: رغِبتُ الأمرَ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل أردت: رغِبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ ،لأنَّ الفعل "رغب" يقبل كليهما ، والمعنى مختلف بل متعارض ، فهنا لا يجوز حذف الجار.[2] أمّا إذا تعددت الاحتمالات واختلف المعنى دون تعارض فيجوز ، نحو قوله تعالى: "فَمَا أَوْجَفْتُم عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ" [الحشر:٦]، يحتمل: على أخذه أو اغتنامه ، فيجوز تقدير حذف الحرف لأنّهما لا يتعارضان.[3]

٣ــ ألا يؤدي الحذفُ إلى اختصار المختصر:[4]

وهذا الشرط عام والمراد منه ألا يقع الحذف في تركيب حروف المعاني أو الضمائر؛ لأنّها مختصرة في الأصل واختصار المختصر إجحاف. وهذا لا يمنع إجماعهم على جواز الحذف في بعض الحروف والضمائر قياسًا.

ثانيًا: أسباب حذف الجار:

١ــ كثرة الاستعمال: قال سيبويه : " وما حُذِفَ في الكلام لكثرة الاستعمال كثير."[5] ، وقال ابنُ الحاجب: وما قلَّ استعمالُه قلَّ حذفُه وما كثر استعمالُه قوي حذفُه.[6] وقال السهيليُّ: "وما كثُر دورُه في الكلام كثُر فيه الحذفُ والتغيير".[7]

وهذا ليس خاصًّا بالجار ، بل هو عام في كل ما حذف ؛ فهي قاعدةٌ مطَّردة في الحذف ، وأكثر استعمال النحاة لهذه العلة في هذا البحث هو في حذف حرف الجر وبقاء الاسم مجرورًا. والمراد أنْ يكثر استعمالُ الفعلِ متعدياً بحرف جر بعينه ، فيُعرفُ الحرفُ وموضعُ الحذفِ؛ فيُحذفُ حينئذٍ حرفُ الجر ، ويبقى الاسمُ مجرورًا

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦٢/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١٦٢/١.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز: ٤.

(٤) الخصائص: ٢٧٣/٢ ، وشرح المفصل : ٧/٨ ، ومغني اللبيب : ٧٩٤ ، والأشباه والنظائر : ٧٩/١.

(٥) سيبويه:١٣٠/٢.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٨١/١.

(٧) أمالي السهيلي : ٥٥.

وكثرة الاستعمالِ سببٌ يُفسَّر به كلا نوعي الحذف ، القياسيِّ وغيرِ القياسيِّ ، فمثال الأول: حذفُ حرف الجر مع مميز "كم" ومع لفظ الجلالة في القسم ، ومثال الثاني: حذف حرف الجر مع "خيرٍ" في قول رؤبة : "خيرٍ عافاك الله" ، فحذف الباءَ وأعملها، وسوَّغ له ذلك كثرة استعمالها مع هذا اللفظ "[1]. قال ابن الضائع : حرف الجر لا يُحذَفُ ويبقى عملُه إلا حيث يكثر استعمالُه كحذفه من اسم الله في القسم ، وحذفِ "مِنْ" في باب "كم"، فلولا كثرة مجيء "على خيرٍ" ونحوه في جواب "كيف" ، لم يُحذَفِ الحرفُ" [2].

٢ـ الترخُّصُ عند أمنِ اللبسِ :

وهو سبب يُفَسَّر به العدولُ عن أصلِ وضع الجملةِ ، سواءٌ كان بالحذف أم بغيره.[3] فإن أُمِنَ اللبسُ للعلم بالمحذوف، حتى كانَ الذكرُ وعدمُه سواءً ، كان الترخُّصُ بحذف الجار سبباً للحذف. قال الزمخشري: " وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه، والعَلَمُ فيه قوله تعالى:" واسأل القرية " [يوسف:٨٢] ؛ لأنَّه لا يلبس أنَّ المسؤولَ أهلُها ، لا هي ، ولا يقال : رأيت هنداً ، يعنون غلام هندٍ" [4]

٣- الثِّقَل :

جاء حذفُ الجار وفق عادة العرب في الإيجاز والاختصار طلباً لتقصير الكلام ، واطِّراحِ فضوله ، والاستغناء بقليله عن كثيره.[5] شأنُه شأنُ سائر الحذف ، وليس لثقلٍ في الحروف.

٤- الضرورةُ :

عدَّ النحاة الضرورة سببًا لحذف النجار في غير المواضع القياسية،[6] وهي مجال مجال اختلاف كبير ؛ فكثيرًا مما يتوسَّعُ فيها بعضُهم فيحكم في بعضِ الشواهد بالضرورة أو الشذوذ، ويحكم آخرون بأنَّها قياس. وأكثر ما وجدته مُخرَّجًا على الضرورة في التقعيد

([1]) أمالي ابن الشجري : ١٣٢/٢.

([2]) المساعد: ٢٠٣/٣، ٢٠٤.

([3]) الأصول : ١٣٨، ١٣٩.

([4]) شرح المفصل : ٢٣/٣.

(٥) أمالي المرتضى : ٣٠٩/٢.

([6]) تصحيح الفصيح وشرحه:١٦٩، وارتشاف الضرب ٥٢٨/٢ ، والبحر المحيط : ٤٠٣/٤ ، ٢٤٣/٨ ، والمساعد : ٣٦٣/٢ ، وهمع الهوامع: ٤٢٨/٢.

استدلُّوا به في التطبيق على تخريج آيات القرآن في المحكم ، ولو كانت ضرائر لما جاز أن تكون شواهد لذلك ، وهذا من معضلات البحث اللغوي. قال ابن السِّيْد : إذا حذفوا حرف الجر مما هو محتاجٌ إليه فذلك لأسبابٍ ثلاثة:

أحدها : أنْ يكثرَ استعمالُ الشيء.

الثاني : أنْ يُحملَ الشيءُ على شيءٍ آخر.

الثالث : أنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعرٌ.(١)

ثالثًا: أغراض حذف الجار:

١ــ التخفيف: وهذا ليس خاصًا بحذف الجار فهو من أغراض الحذف عامة ، ثم هو نهج علم للعربية ، بل للغات عامة. وقد أكثر النحاة من ذكر هذا الغرض في مقام تعليل حذف حروف الجر بسبب كثرة الاستعمال.(٢) وعدُّوا ما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به.(٣)

٢- الإيجاز والاختصار:

قال سيبويه: " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: " واسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا." [يوسف:٨٢] إنما يريد: أهل القرية فاختصر."(٤) وقال الفارسي: " إنما تحذفه من اللفظ اختصاراً واستخفافاً "(٥)

٣ــ الاتساع :

عدَّ سيبويه الاتساع غرضاً لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقرنه بالإيجاز والاختصار ؛ لأنَّ إقامة المضاف إليه مقام المضاف لا تكون إلا بعد نزع المضاف الذي يحصل به الإيجاز ، ففي نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يجتمع غرضان: الإيجازُ لأجل نزع المضاف ، والاتساعُ لأجل إقامة المضاف إليه مُقام المضاف ، قال: " هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه ؟ فيقال: مَقْدَمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، فإنما هو: زمنَ مقدم الحاج ، وحينَ خفوق النجم ،

---

(١) الاقتضاب:٣٦٩/١، ٣٧٠.

(٢) سيبويه : ١٦٠/٢، ١٦١، ١٦٣، والأصول في النحو : ١٧١/١ ، وعلل النحو : ٣٢٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ٥٠ ، ٥٢ ، ١٠٣/٩، ١٠٥ ، وشرح الكافية :٤٣/٢ ، ١٧٧ ، والبرهان : ١٢١/٣ ، والأشباه والنظائر :٣٠٤/٢، ٣٠٥ ، والكليات: ٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) الخصائص:٢٨٤/١، ٢٨٥، وشرح المفصل:٥٢/٨، والأشباه والنظائر: ٣٢٤/٢.

(٤) سيبويه.٢١٢/١، ٢١٣

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب:٥٢.

ولكنه على سعة الكلام والاختصار."[1]

وتقدير الجار ضرب من الاتساع في الدلالة ، ففي قوله تعالى: " ذلك أدنى ألاَّ تَعُولُواْ " قُدِّر حذف حرف الجر على ثلاثة أوجه : "إلى" أي: أدنى إلى ألا تعولوا ، و"اللام" أي: لئلا تعولوا ، و"من"، أي: من ألا تعولوا ؛ لأنَّ أفعل التفضيل يجري مجرى فعله ، فما تعدَّى به فعله تعدَّى هو به ، وأدنى من "دنا" وهو يتعدى بـ "إلى" و"اللام"، و"من" ، تقول: دنوت إليه ، وله ، ومنه.[2]

٤- المبالغة :

تذكر المبالغة غرضاً من أغراض حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وذلك بالإخبار باسم الذات عن المعنى ، ومنه قوله: " ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن بالله " [البقرة:١٧٧] ، التقدير: البرُّ برُّ مَنْ آمَنَ.

المبحث الثاني: من قواعد التوجيه في حذف الجار

أولاً: تقدير حذف المضاف أولى من تقدير حذف حرف الجر :

إذا احتمل اللفظ تقدير مضاف أو حرف جر ، كان تقدير المضاف أولى ؛ لأنَّ حذف الاسم أسهل ، فمن ذلك:

حذف المصدر المشبه به في قوله تعالى : " ولو يعجِّلُ اللهُ للناسِ الشرَّ استِعْجَالَهُمْ بالخير" [يونس:١١] فجاء المصدر "استعجالهم" لغير فاعل الفعل.[3] ففي ذلك وجهان:

الأول: تقدير حذف المضاف ، والتقدير: ولو يعجل الله للناس الشر تعجيلاً مثل استعجالهم. وهو مذهب الخليل وسيبويه[4] ؛ فحذف "تعجيلاً"، وأقام صفته "مثل" مقامه ، ثم حذفها وأقام المضاف إليه مقامها.

الثاني: تقدير حذف حرف الجر، كاستعجالهم وهو مذهب الأخفش والفراء ؛ فحذف حرف الجر وانتصب الاسم.[5]

---

(1) سيبويه:١/٢٢٢ ، والأصول:١/١٩٣ ، وشرح المفصل : ٢/٤٤ ، ٤٥.

(2) تفسير اللباب: ٦/١٦٨.

(3) الإيضاح : ١٥١ ، والمقتصد : ١/٥٨٧ ، ٥٨٨.

(4) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٨ ، وإعراب القرآن : ٢/٢٤٧ ، والتبيان : ٢/٢٥ ، وأمالي ابن الشجري: ٣/١٨٨، ومشكل إعراب القرآن:١/٣٤٠.

(5) معاني القرآن للفراء: ١/٤٥٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣/٨ ، وإعراب القرآن : ٢/٢٤٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/١٨٨ ، ومشكل إعراب القرآن: ١/٣٤٠، والتبيان : ٢/٦٦٧ ، والبحر المحيط : ٦/١٩.

والأول أولى ؛ لأنّ حذف المضاف أسهل من حذف حرف الجر. وليس في الثاني تقليلاً للمقدر ؛ لأنّ الأصل: ولو يعجل الله للناس الشر تعجيلاً كائناً كاستعجالهم ، فحذف المصدر وصفته والجار ، بخلاف الأول فليس فيه سوى حذف المصدر وصفته. ومهما أمكن تقليل المحذوف فهو أولى.

وأوضح من ذلك ما جاء في قوله تعالى:" يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ" [النساء: ١٧٦] ففيه وجهان: الأول : كراهية أن تضلوا.(١)
والثاني: لئلا تضلوا.(٢) ونحوه في القرآن والشعر كثير...

وعدّ أبو حيان الأول هو الصحيح،(٣) ورجّحه ابن هشام.(٤) مع أنّ حذف حرف الجر مع "أنْ" كثير بل قياس مطرد. وذلك لأنّ حذف الاسم أكثر من حذف الحرف، ولأنّ في تقدير المضاف تقليلاً للمحذوف.

وجوّز الفراء في مثله الوجهين.(٥) وربّما اقتصر في بعض المواضع على الوجه الأول.(٦) مما يدلُّ على تقاربهما ، وللفراء عناية خاصة بالمعاني فقدّر في كل موضع ما هو أليق بالمعنى.

ثانيًا: تقدير حذف حرف الجر أولى من تقدير زيادته:

نصّ العكبري وأبو حيان على أنّ حذف الحرف وهو مرادٌ معنىً أسهل من زيادته لغير معنىً غير التوكيد"(٧) ، وعليه فقد حكموا بأصالة الحرف المعدّى به الفعل الذي يتعدى به تارة ويدونه أخرى ، ولم يجيزوا زيادته. ومن ثَمَّ حملوا تعدّي الفعل بنفسه على حذف الجار في قوله تعالى: "يسألونك عن الأنفال" في قراءة: "يسألونك الأنفال".(٨) وعدُّوا

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٩٧/١ ، ٣٠٣ ، ٣٦٦ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٣٦/٢ ، ١٣٧ ، ٤١/٣ ، ٢٤٣ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٨٧/١، ٥١١، ٢١٨/٢، وأمالي ابن الشجري : ١٦١/٣ ، والتبيان : ١/ ٢٠٥ ، ومغني اللبيب : ٥٥ ، ٣٢٨، ٨٣٥ ، وهمع الهوامع : ٤١٠/٢ .

(٢) تأويل مشكل القرآن : ٢٢٥ ، وجامع البيان : ١٥٧/١٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢١٥/١، ٢١٦، التبيان:٢٠٥/١ ، ورصف المباني : ١١٧، ١١٨.

(٣) البحر المحيط:١٣٣/٥، وانظر: همع الهوامع : ٤١٠/٢.

(٤) شرح شذور الذهب : ٤١٩.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٣٧/٢ تفسير قوله:"أن تقولوا إنما أنزل الكتاب" [الأنعام:١٥٦].

(٦) معاني القرآن للفراء:١٥٣/٢ تفسير قوله:"أن يقولوا لولا أنزل عليه" [هود:١٢].

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥٦/١، والبحر المحيط : ٢٦٩/٥.

(٨) البحر المحيط : ٢٦٩/٥ .

وعدُّوا الأول هو الأصل في نحو: أمرتك بالخير، وأمرتك الخيرَ، لأنَّ الحكم بأصالة الحرف أولى من زيادته.

ثالثًا: يجب تقليل المضاف أو الحرف المحذوف المقدَّر ما أمكن:

وهذا يندرج ضمن القواعد العامة للحذف ؛ فهو خلاف الأصل ؛ فإذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته ، كان الحمل على قلته أولى.[1] لذا رجَّح أكثرهم تقدير المضاف في قوله تعالى: "يبيِّنُ اللهُ لكم أنْ تَضلوا" [النساء:١٧٦] أي: كراهية أن تضلوا على تقدير حرف الجر ولا النافية ، أي : لئلا ، لتقليل المقدَّر المحذوف .

رابعًا: يقدر المضاف أو الحرف المحذوف من المذكور ما أمكن:

من ذلك ما جاء في قوله (صلى الله عليه وسلم): " فَضْلُ الصَّلاةِ بِسِوَاكٍ عَلَى الصَّلاةِ بِغَيْرِ سِواكٍ سَبْعِينَ ضِعْفًا."[2] التقدير: فضلُ سبعين ، نُزع المضاف ، وبقي المضاف إليه مجروراً.[3] وعلى ذلك أجاز النحاة جرَّ المجابِ به بحرف جر محذوف سبق ذكره فتقول: زيدٍ ، جوابًا لمن قال: بمن مررت ؟[4] قال ابن عقيل: الصحيح الصحيح جوازه ، لقول العرب: "خيرٍ" بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؛ لأنَّ معنى كيف : بأي حال ؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلاً كان لفظه أولى.[5]

المبحث الثالث: حذف الجار والقياس

يجمع النحاة على أنَّ حرف الجر يجوز حذفُه باطِّراد مع "أن" و"أنَّ" بشرط أمْنِ اللبس ، قياسًا مطَّردًا بمعني أن يكون الحرفُ متعيناً نحو: "عجبت من كذا". واختلفوا بعد حذف الحرف ، هل موضع أنَّ ومعموليها جر أم نصب ؟ فمذهب الخليل والكسائي: أنَّ موضعه جرّ ، ومذهب سيبويه والفراء أنَّ موضعه نصب.[6]

---

(1) البرهان:٣/١١٩.

(2) مسند أحمد: ١٨/١٩٥، ١٩٦ ، برقم : ٢٦٢١٨ ، والمستدرك : ١/٢٤٥ برقم : ٥١٥ ، قال الحاكم : هذا حديث حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(3) إتحاف الحثيث : ٢١٦.

(4) شرح الكافية الشافية : ٣/١٢٤١ ، ١٢٤٢، والمساعد : ٢/٢٩٩ ، ومنعه الفراء: معاني القرآن : ١/٩٦

(5) المساعد : ٢/٢٩٩.

(6) الإيضاح في شرح المفصل : ٢/١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٦٣٣ ، والبحر المحيط:١/٢٥٤ ، ومغني اللبيب : ٨٣٨.

العلة في قياس تقدير اللام قبل أن وأنَّ هو التصريح بها أحيانًا:

قوله تعالى: "وأنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا" [الأنعام:١٥٣] تقديره: ولأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، على حذف حرف الجر.(١) قال الفارسي: من فتح "أنَّ" فقياس قول سيبويه: أنَّه حملها على "فاتبعوه" ؛ لأنَّه قال في قوله: "لإيلاف قريش"، [قريش:١] "وأنَّ هذه أمتُكُمْ

أمةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ" [المؤمنون:٥٢] ، "وأنَّ المساجد لله" [الجن:١٨] : إنَّ المعنى لهذا فليعبدوا ربًّ ، ولأنَّ هذه أمتكم، ولأنَّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ، فكذلك التقدير: ولأنَّ هذا صراطي مستقيما فاتبعوه.(٢)

وهذا الجواز ليس قياسًا مطلقًا اتفاقًا بينهم ، بل مقيد. وعلى هذا استدرك السمين على الزمخشري في قوله تعالى:" وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ" [يونس:١٠٤] حيث قال الزمخشري: قوله: {وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ}، أصله: بأن أكونَ ، فحُذِفَ الجارُّ ، وهذا الحذفُ يحتمل أن يكونَ مِنَ الحذف المطَّرد مع"أنَّ" و"أنَّ" ، وأن يكونَ مِن غيرِ المطرد نحو قوله:(٣)

أَمَرْتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به * (٤)

قال السمين: وهو خلاف الأصل بدليل قوله: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} [الحجر:٩٤]؛ وذلك لأنَّ حذفَ حرف الجر مسموعٌ في أفعالٍ لا يجوز القياسُ عليها عند جمهور النحاة وهي: أمر واستغفر،..وقد قاس ذلك بعضُ النحويين، ولكن يُشترط أن يتعيَّن ذلك الحرف ويتعيَّن موضعُه أيضاً ، وهو رأي علي بن سليمان فيُجيز: "بريتُ القلمَ السكين" بخلاف: "صَحَكْت الحجرَ بالخشبة".(٥)

---

(١) إبراز المعاني: ٤٦٨.

(٢) الحجة:٤/٤٣٦، وانظر: سيبويه:٣/١٢٦ ،وإبراز المعاني:٢ /١٢٣.وفي الحجة لابن خالويه رده على قوله: " ذلكم وصلكم به " [الأنعام:١٥٢] وبأنَّ هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه. فحمله ابن خالويه على حذف حرف الجر أيضًا وهو اللباء. [الحجة:٨٢]

(٣) لعمرو بن معد يكرب ، وسيبويه : ١/٣٧ ، والمقتضب ٢/٣٦ ، والمخصص: ١٤/٢٤٤ ، وشرح المفصل : ٨/٥٠، والبحر المحيط:١/٤١٤، ومغني اللبيب : ٤١٥ ، وشرح شذور الذهب : ٣٦٩ ، والدر المصون: ٧/٢٧٨، وخزانة الأدب : ٩/١٢٤ ، والدرر : ٥/١٨٦ .

(٤) الكشاف:٢/٣٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور:١/١٦٣.

(٥) الدر المصون: ٨/٢٤٣، ٢٤٤.

اختلاف آراء النحاة في قياس حذف الجار:

اختلفت آراء النحاة في قياس حذف الجار بين كونه سماعًا مطلقًا ، أو قياسًا في مواضع بعينها تقلُّ أو تكثر من عالمٍ لآخر. ولم نجدهم يروونه قياسًا مطلقًا صراحةً ، بل ضمنًا.

بل كثيرًا ما يتردد أحدهم ويختلف الحكم لديه من موضع لآخر ، فتارةً يكون عنده ضرورة ، أو شذوذ ، أو سماع ، وتارة يعدُّه قياساً صحيحاً ، ونراه مرةً يصفُه بأنَّه شاذ ، ثم لا يلبث أنْ يصفه بالقياس على ما سمع وهكذا كلامهم...مما لا يكاد نرى له نظيرًا في مسألة أخرى.

وتفصيل ذلك مما يطول بالبحث وسنضرب لكل مثالا:

أولاً: مما ورد من تخصيصه بالسماع قول ابن السراج: ليس كلُّ فعلٍ يتعدَّى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدِّي الفعل ، إنَّما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم.[1] بل إنَّ ابن يعيش تعدَّى ذلك فعدَّه ضرورة فقال: حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله باب ضرورة وطريقُه السماعُ ، فلا يُحمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ.[2]

ثانيًا: ممن عدَّه قياسًا في مواضع بعينها ابن مالك فقد استثني مما لا يقاس عليه حذف الجار باب "تصح" ، فخصَّه بالقياس مع باب أنَّ وأنْ. وقال المالقي: ورد المجرور إلى النصب إذا حذف جاره هو القياس نحو نصحت زيدًا ، وتمرون الديار.[3]

وتوسَّع الرضي ، وابن أبي الربيع [4] ، فأدرجا بابي المفعول له ، والمفعول فيه. قال الرضي: جميع الظروف متوسَّعٌ فيها ، فقولك : خرجت يوم الجمعة كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة ، وكذا المفعول له تعدَّى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدَّى إليه بحرف الجر ، فهما مثل : ذنباً في قولك : استغفرت الله ذنباً ، إلاَّ أنَّ حذف حرفي الجر أي: "في" و"اللام" صار قياساً في البابين ، كما حذف حرف الجر قياساً مع "أنَّ" و"أنْ" ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة.[5]

---

(1) الأصول في النحو : ١/١٨٠

(2) شرح المفصل : ٦/٦٤.

(3) رصف المباني: ٢٥٤ .

(4) البسيط : ٢/١٠٨٤.

(5) شرح الكافية: ٢/٧٢.

وجوّز الأخفش الأصغر ، وابن الطراوة حذف الجار في الفعل المتعدّي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار إن تعيّن فأجازا : بريت القلم السكينَ ، وقبضت الدراهم زيداً، قياسًا على قوله تعالى: " واختار موسى قومه " [الأعراف:١٥٥].(١)

ويمزج ابن يعيش بين القياس والضرورة ، وتتضاءل لديه الفواصل بينهما في هذا الباب بملاطفة عجيبة ، وذلك حين يعلّل حذف حرف القسم ونصب الاسم بعده ، قال: قد حذفوا حرفَ القسم كثيراً تخفيفاً ، وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل في المُقْسَمِ عليه ونصبوه ، قالوا: اللهَ لأفعلن بالنصب ، وذلك على قياس صحيح ، وذلك أنّهم إذا عدّوا الفعل قاصرًا إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إمّا لضرورة الشعر ، وإمّا لضربٍ من التخفيف ، فإنّهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدّية فينصبونه به ، نحو قوله تعالى: " واختار موسى قومه سبعين رجلاً ".

وقولهم : استغفرت الله ذنباً ، ويقال : كلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له ، ومن ذلك قول الشاعر:(٢) تمرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عليَّ إذنٌ حرامُ

وحكى أبو الحسن في غير الشعر: مررت زيداً.(٣)

وتواترت أقوال النحاة في النصّ على كون حذف الجار في القرآن والشعر كثير.(٤) وربّما أدّى هذا إلى تردد أكثر علماء العربية ، فهو لدى بعضهم سماعي نُزّل منزلة القياسي لكثرة ما ورد منه.(٥)

وذكر النحاة عدّة مواضع قياسية لحذف الجار وبقاء الاسم مجرورًا بعدّه، مع وصفه بأنّه جائز(٦)، أو جائزٌ إذا دلّ عليه دليلٌ(٧) أو كثير(٨)، أو ليس موضع ضرورة(٩)،

---

(١) حاشية الصبان : ٩١/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٢/١ ، وشرح المفصل : ٨/٨ ، وشرح الكافية: ١٤٠/٤ ، ومغني اللبيب : ١٣٨ ، ٦١٦ ، وشرح ابن عقيل:١٤٩/٢ ، وخزانة الأدب : ١٢١/٩

(٣) شرح المفصل : ١٠٣/٩.

(٤) الإيضاح : ٧٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٥/١ ، والبسيط : ٤١٦/١ ، وإتحاف الحديث : ٤٨ ، وجامع البيان : ١٦٩/١ ، ١٧٠ ، والبرهان : ٢٥٣/٣.

(٥) حاشية الصبان : ١٣/١ ، ١٨ ، ٧٦/٢.

(٦) التبيان : ٤٢٤/١.

(٧) شرح الكافية الشافية : ١٢٤١/٣ ، ورصف المباني : ٢٥٣ ، ٢٥٤.

(٨) شرح المفصل : ٧٨/٣.

ضرورة[1]، أو له وجه من القياس [2] ، بل مطرد منقاس في مواضع كثيرة.[3] بل جائز مطلقًا! ، قال العكبري: حذفُ الجار وإبقاء الجر جائز...وليس بموضع ضرورة ، وقد أفردت لهذه المسألة كتاباً.[4]

ومع ذلك فمن الصعب أن نحصر تلك المواضع التي وصفه النحاة فيها بأنَّه شاذ ، أو قبيح ، أو سماع ، أو... نحو ذلك.[5]

أمَّا التعارض بين ما يقرره النحاة في التنظير وما يقرَرونه في التطبيق خاصة القرآني فيجلُّ عن الحصر ، ويحير الباحث. فهذا ليس فقط لدى بعضهم بعضًا [6] ، بل لدى العالم الواحد وفي نفس الكتاب يختلف قوله من موضع لآخر! وهذا من أعاجيب البحث اللغوي.

والخلاف في قياس حذف الجارَ المضاف أهون مما سبق ، فقد اتفق أكثرهم على قياسه بضوابطه ، ونصُّوا على كثرته في القرآن والشعر وكلام العرب المنثور. وعدُّوه أكثر من أن يُحصى.[7]

وجوب النصب على حذف حرف الجر قياسًا أحيانًا:

الإعراب فرعُ المعنى ، وفي بعض المواضع يتعين تقدير حرف الجر لصحة المعنى ، ومنه قوله تعالى: "وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ" [النساء:١٢٧] حيث يتعين تقدير حَذْفِ حرفِ الجر ، وهو إمَّا "في"، أيَ: ترغبون في نكاحهنَ، وإما "عن"، أي: ترغبون عن نكاحهنَّ. وقد ورد كلاهما في سبب نزول الآية. فمعني الحرف متعينٌ في هذه الآية نحو: "عجبت من كذا".[8]

---

(1) التبيان :١/٤٢٤.

(2) شرح المفصل : ٣/٢٧ .

(3) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٦٠ ، وشرح الكافية: ٤/٣٠٥ ، ٣٠٨ ، وابن عقيل : ١/٥ ٣٧ ، ٥٣٩ ، والمساعد : ٢/٢٩٩ ، وهمع الهوامع : ٢/٣٨٥.

(4) التبيان : ١/ ٤٢٣

(5) كتاب سيبويه : ٢/١٦٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١/١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٨٩ ، ٣٥٥ ، والتسهيل : ٢/٩٣٢ ، والنكت الحسان : ١١٧ ، والأشباه والنظائر : ٢/٢٦٤.

(6) التوطئة : ٢٥٦ ، ورح الكافية: ٤/٣٠٥ ، والتسهيل : ١٤٨-١٤٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٨٢٨ ، ٨٣١ ، ٨٣١ ، ورتشاف الضرب : ٢/٤٧٢ ، وهمع الهوامع : ٢/٣٨٦.

(7) سيبويه : ١/٢١٤ ، ٢١٥.

(8) الدر المصون: ٥/١٢٨ ملخصًا.

ومع بعض الأفعال يكون تقدير النصب على حذف حرف الجر واجبًا فالفعل "بشَّر" يتعدَّى لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر الباء ،[1] ومنه قوله تعالى: "وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا " [الكهف:٢] وقد صرَّح بهذا المقدَّر كثيرًا..فمنه قوله:" يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ " [التوبة:٢١]، وقوله: "إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ" [الحجر:٥٣]، وقوله: " إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغلام" [مريم:٧]، وقوله: "لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ" [مريم:٩٧] ، وهذا التقدير منصوصٌ عليه في قوله: "فَبِمَ تُبَشِّرُونَ " [الحجر:٥٤] وعلى هذا ففي قوله

تعالى: " وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ" [البقرة:٢٥] قوله: "أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ" في موضع مفعول.[2]

وفي قوله تعالى: " حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ" [يونس:٩٠] قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: "أَنَّه" بفتح الألف. والمعنى: آمنت بأنَّه ، فلمَّا حذف حرف الجر وصل الفعل إلى "أنَّ" فنصب.[3]

المبحث الرابع: حذف الجار والتضمين

التضمين هو أن يؤدي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعْطَى حكمه في التعدي واللزوم.[4] وهو باب واسع للتخريج على خلاف الأصل، وأوسع مجاله يدور مع حروف الجر سواء بالحمل على تناوبها ، أو زيادتها ، أو حذفها

وفي الحالة الأخيرة ، وهي الحذف يتعارض التخريج عليه مع التخريج على النصب على حذف حرف الجر ، وذلك حين يصلُ فيها الفعل أو ما في معناه إلى المفعول بنفسه ، في حين يكون الأصل فيه التعدّي بحرف الجر. قال ابن عقيل: أكثر ما يكون التضمين في ما يتعدَّى بحرف ، فيصير يتعدَّى بنفسه.[5]

---

(١) البحر المحيط:١/٢٥٤ .

(٢) البحر المحيط: ١/٢٥٤.

(٣) زاد المسير:٤/٥٩.

(٤) مجموعة الدراسات العلمية: ٦.

(٥) المساعد:١/٤٤٤.

والعَلَم في هذه المسألة تخريج قوله تعالى: " ولا تعزموا عقدة النكـاح " [البقـرة:٢٣٥] ، فالأصل أن يتعدى " تعزموا " بـ "على" ، تقول : عزمـت علـى كـذا لا عزمـت كـذا ، كقوله:[١]

عزمت على إقامة ذي صباح لأمرٍ ما يسوَّد من يُسَوَّد

وفي الآية عدَّى الفعل إلى مفعوله بنفسه فاحتمل وجهين:

الأول: تضمينه معنى الفعل "تنووا" أو نحوه ، فيعرب "عقدة" مفعولاً به.[٢]

والثاني: إبقاء الفعل " تعزموا " على أصل معناه ، وينصب " عقدة " على حذف حرف الجر ، فالأصل : ولا تعزموا على عقدة النكاح ، كقولهم: ضرب زيد البطن والظهـر، أيّ على البطن والظهر. فلما حذف الجار ، وصل الفعل إليه فنصبه.[٣]

قال ابن عقيل: "وهو كثير ، ومن النحويين من قاسه لكثرته ، ومنهم مـن قصـره علـى السماع."[٤]

ونحو ذلك قوله تعالى: "لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْـتَقِيمَ" [الأعـراف:١٦] "صِـرَاطَكَ" منصوب بفعل "لَأَقْعُدَنَّ" على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: لأقعدنَّ لهم على صراطك ، فحذف حرف الجر ، فاتَّصل الفعل به فنصبه.[٥] وادَّعى الزجـاج أنَّـه لا اخـتلاف بـين النحويين أنَّ "على" محذوفة. وقد حملها بعضهم على تضمين "لَأَقْعُدَنَّ" معنى: "لَأَلْزَمَنَّ".[٦] "لَأَلْزَمَنَّ".[٦]

ومن ذلك تضمين ما يتعدَّى إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر ، معنى مـا يتعدى إلى ثلاثة مفعولات ، وهي خمسة أفعال: نبَّأ ، وأنبأ ، وحدَّث ، وأخبر ،

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١١٠/١.

(٢) التبيان: ١/ ١٨٨، والبحر المحيط : ٥٢٥/٢ ، وغني اللبيب : ٨٩٨ ، وشرح الأشـموني : ٩٧/٢ ، والتفسـير المنير:٣٧٦/٢، ٢٣٤/١٦.

(٣) معاني القـرآن وإعرابـه : ٣١٨/١، وإعـراب القـرآن المنسـوب إلـى الزجـاج : ١١٠/١ ، أمـالي ابـن الشجري:٢٨٦/١.

(٤) المساعد : ٤٤٤/١.

(٥) التفسير المنير:١٥١/٨.

(٦) معاني القرآن للفراء : ٣٧٥/١ ، ومعاني القرآن للأخفـش : ٥١٣/٢ ، وجـامع البيـان : ٣٣٦/١٢ ، ٣٣٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٢٤/٢ ، والبحر المحيط : ٢١/٥ ، وشرح الأشموني : ٩٦/٢.

وخبرٌ،[1] والأصل فيها أنْ تتعدى إلى الثاني بالباء أو بعن ، كقوله تعالى: " قَالَ يَا آدَمَ أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ " [البقرة:٣٣] ، وقوله: "فلمَّا نبَّأتْ بِهِ" ، وكذا كل أمثلة نبَّا في القرآن ، فإذا ضمنت هذه الأفعال معنى "أعلم" تعدت إلى ثلاثة مفعولات ، كقول الأعشى:[2]

ونبِّئت قيساً ولم أبلُهُ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ

وقوله:[3]

وخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغميمِ مَريضَةً فَأقبلتُ منْ أهْلي بِمِصْرَ أعُودُها

وقد يلتقي التخريجان في الصورة العكسية وذلك بتضمين ما يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه معنى ما يتعدَّى بحرف جر ، مثاله: قوله تعالى : " عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ " [الإنسان:٦]، ضُمِّن "يلتذ".

ومن ذلك تضمين "عسى" ــ وهو فعل ناسخ جامد ــ معنى "حسب"، وهو ــ فعل ناسخ متصرف ــ ، وذلك في قول أبي بكر لعمر (رضي الله عنهما) : " ما عسيتهم أن يفعلوا بي" [4]، أي: ما حسبتهم أن يفعلوا بي، فتعدَّى تعديه فنصب مفعولين. قال ابن مالك: وكان وكان حقُّه أن يكون عارياً من "أن" كما لو كان بعد "حسب" ، لكن جيء بـ "أنْ"؛ لئلا تخرج "عسى" بالكلية عن مقتضاها، ولأنَّ "أنْ" قد تسدُّ بصلتها مسدَّ مفعولي "حسب".[5]

التضمين قياسي أم سماعي:

اختلف النحاة في كونَ التضمين قياسًا ، قال أبو حيان : إذا أشربتَ اللازم معنى فعلٍ متعدٍ ، فأكثر ما يكون في ما يتعدى بحرف جر ، فيصير يتعدى بنفسه فمن النحاة من قاسَ ذلك لكثرته ومنهم من قصره على السماع.[6]

كما اختلفوا ، أيهما أولى: تضمين المتعدي بالحرف معنى ما يتعدى بنفسه ، أم حذف الجار مع بقاء العامل على أصل وضعه معنىً وعملاً ؟

---

(1) المقتصد: ١/٦٢٢ ، واللباب : ١/٢٥٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٦٩.

(2) ديوانه : ٧٥ ، وتخليص الشواهد : ٤٦٧ ، وشرح التصريح: ١/٢٦٥ ، والدرر اللوامع: ٢/٢٧٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ١/٢٥١ ، وابن عقيل : ١/٣٥٧ ، وشرح الأشموني: ٢/٤١ ، وهمع الهوامع : ١/٥٠٧.

(3) شرح عمدة الحافظ: ١/ ٢٥٢ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٦٥ ، والدرر اللوامع : ٢/٢٧٨ ، وتخليص الشواهد: ٤٦٧ ، وابن عقيل : ١/٣٥٧ ، وشرح الأشموني : ٢/٤١ ، وهمع الهوامع : ١/٥٠٧.

(4) صحيح البخاري: رقم :٤٢٤٠ ، ٤٢٤١ ــ كتاب المغازي ، وفتح الباري : ٧/٦١٠

(5) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٤٥ ، وفتح الباري : ٧/ ٦١٢.

(6) ارتشاف الضرب : ٣/٥١.

ويصعب على المتأمل لكلام النحاة أن يصل إلى جواب قاطع في هذا ، وذلك لأنَّ كلا المنهجين فاشٍ في التطبيق النحوي وخاصةً في إعراب القرآن ، وتخريج القراءات ، وإنْ كان الحمل على حذف الجار أكثر. والذين رجَّحوا الحمل على الحذف نظروا إلى بقاء العامل على أصل وضعه معنىً وعملاً ؛ لأنَّ خروج الشيء عن معناه خلافُ الأصل ، فلا يرتكب ما أمكن حملُه على الأصل.(١)

أما الآخرون فرأوا أنَّ في هذا إطلاقًا للمعنى ، وتمليكه عنانَ الكلام ، فيأخذه ويصرِّفُه بحسب ما يؤثره عليه.(٢)

فالأول مسلك النحاة المحافظين على البناء النحوي حتى فيما هو خروج على الأصل ، والثاني أقرب إلى كلام أهل المعاني ممن يرون اللفظ خادمًا للمعنى لا قيدًا عليه.

ثم إنَّك لا تكاد تجد لأحدٍ من هؤلاء ، أو أولئك نهجًا ثابتًا ، فكثيرًا ما يتردد أحدهم بين كلا المنهجين ، بل يقارب بينهما كما نرى ذلك في قوله تعالى :" ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سَفِهَ نفسَه " [البقرة:١٣٠] فقد خُرِّجَ على تضمين معنى فعلٍ متعدٍ ، فضُمِّن " سفه " معنى أهلك أو ضيَّع ؛ فتعدى تعديه فنصب " نفسه " كما خُرِّج على حذف حرف الجر ، أي : سفه في نفسه ، فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل فنصب الاسم. يقول الزجاج :" سفه نفسه " بمعنى: سفه في نفسه ، إلا أن "في" حُذِفَتْ كما حذفت حروف الجر في غير موضعٍ ، قال الله عز وجلَّ: " وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم. " [البقرة:٢٣٣] ، والمعنى : أن تسترضعوا لأولادكم ، فحذف حرف الجر ، فهذا الذي استُعْمِلَ من حذف حرف الجر موجودٌ في كتاب الله ، وفي أشعار العرب وألفاظها المنثورة ، وهو عندي مذهب صالحٌ. والقول الجيِّد عندي في هذا أنَّ سفه في موضع جهل ، فالمعنى – والله أعلم – إلا من جهل نفسه... فوُضِعَ موضع جَهِلَ وعُدِّيَ كما عُدِّيَ.(٣)

فهذا نهج متردد بين مذهبين. وإنْ كان لسيبويه وابن مالك عناية خاصة بالأول ، وللزمخشري وابن جني عناية خاصة بالثاني.(٤)

---

(١) شرح الكافية: ٢٢٤/١.

(٢) المحتسب : ١٣٠/١، ١٣١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢١٠/١ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج:٢٤/١.

(٤) يصف ابن جني التضمين بأنَّه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف ، وغورٌ من أنحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين..الخ [الخصائص : ٤٣٥/٢ ، والمحتسب : ١٣٢/١].

وربما وجدنا منهم من يمزج بين المنهجين بملاطفة ؛ فمن ذلك ذهب السهيلي إلى أنَّ كل فعلٍ يقتضي مفعولاً ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر ، وربما تضمَّن الفعل معنى فعلٍ آخر متعد بغير حرفٍ فيسقط حرف الجر من أجله ، نحو : نصحت لزيدٍ ولكنهم يقولون : نصحت زيداً فيسقطون الحرف لأنَّ النصيحة متضمنة للإرشاد فكأنهم قالوا : أرشدت زيداً.(١)

احتمال النصب على حذف حرف الجر أو الحمل على التضمين:

في قوله تعالى: " واقعدوا لهم كلَّ مرصد " [التوبة:٥] جوَّز النحاة نصب "كل" على وجهين: الأول: الظرف ، يقال: ذهبت طريقا وذهبت كل طريق. وهو اختيار الزجاج.

الثاني: بإسقاط الخافض، التقدير: على كل مرصد، فجعل المرصد اسما للطريق.(٢) قال النابغة:(٣) كالهبرقيّ تنحَّى ينفخ الفحماء*.

فعدَّى "تفخ" لمنصوب ، فيمكن أن يكون على إسقاط حرف الجر ، ويمكن أن يكون على التضمين ، أي : يضرم بالنفخ الفحم ، فيكون هنا ناقصة على بابها.(٤)

وكل ما خرَّجه النحاة على التضمين له وجه من الحمل على حذف حرف الجر أقرب في المعنى ، بل إنَّ بعض المواضع لا وجه للتضمين فيها ، وذلك في باب أمر واختار.(٥)

رجحان النصب على حذف حرف الجر على التضمين:

في قوله تعالى: " الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللهَ عهد إلينا أَلاَّ نُؤْمِنَ " [آل عمران:١٨٣] ورد في {أَلاَّ نُؤْمِنَ} وجهان ، أحدُهما: "أنْ" على حذفِ حرفِ الجر ، والأصلُ: في أن لا نؤمنَ.

---

(١) نتائج الفكر: ٢٧١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن:٨/٧٣.

(٣) البحر المحيط: ٢/ ٤٨٨.

(٤) البحر المحيط: ٢/٤٨٨.

(٥) سيبويه:١/٣٧، ٣٨، والمقتضب : ٤/٣٣٠ ، ٣٣١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١/٣٥١ ، والأصول في النحو : ١/١٧٧ ، ١٧٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف : ١/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، والبسيط : ١/٤٢٦ ، وارتشاف الضرب : ٣/٥٢ ، والأشباه والنظائر : ٨/٢٥٢ ، وهمع الهوامع : ٣/١٠ - ١١ ، والتضمين: ١١٩ بحث الإسكندري [مجلة مجمع اللغة العربية: ج١ ، ١٩٣٥م].

وهو الأرجح. والثاني: أنَّها مفعولٌ بها على تضمين: "عهد" معنى "ألزم"، تقول: "عَهِدتُ إليه كذا" أي: ألزمته إياه.(١)

وخرَّج سيبويه قوله: ونُبِّئتُ عبدَ الله، على تقدير: عن عبد الله، مع احتمال أن يكون ضمَّن "نُبِّئتُ" معنى: أعلمت، لكن رجح عنده حذف حرف الجر على التضمين.(٢)

والأرجح فيما أرى هو نهج سيبويه فقد خرَّج على حذف حرف الجر ما اشتهر لدى بعض المتأخرين تخريجه على التضمين، فمن ذلك قول الفرزدق:(٣)

نُبِّئتُ عبدَ الله بالجوِّ أصبحتْ كراماً مواليها لئيماً صميمُها

فلم يضمّن نُبِّئتُ معنى أُعلِمتُ، ورجَّح حذف حرف الجر.(٤)

وقد صرَّح ابن مالك، وكثيرٌ من المتأخرين بذلك؛ لأنَّ حذف الجار عندهم أسهل من التضمين، إذ لا ينبغي أن يحمل فعلٌ على معنى فعلٍ آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله.(٥) قال ابن مالك: "ويرجِّح ذلك كونه حملاً على ما ثبت وهو التوسع، وأنَّ فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الأصل."(٦)

ويصرِّح الكفوي بترجيح الحمل على حذف الجار بقوله: التضمين سماعي لا قياسي، وإنَّما يُذهَب إليه عند الضرورة، أمَّا إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله، فإنَّه يكون أولى، وكذا الحذف، والإيصال، لكن لشيوعهما صارا كالقياس حتى أكثر العلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه."(٧)

التضمين أحد أوجه الحمل على حذف حرف الجر:

في أكثر الأمثلة كان الحمل على التضمين بديلاً للحمل على حذف حرف الجر، ولكن في أمثلة قليلة جاء العكس؛ فكان تضمين الفعل معنى غيره سببًا إلى تقدير حذف الجر، فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: " لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا

---

(١) الدر المصون: ٤/٢٨١.

(٢) البحر المحيط: ١/٤٣٦.

(٣) سيبويه: ١/٣٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/٢٨٣، وشرح التصريح: ١/٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/١٣٦، وشرح الأشموني: ٢/٧٠.

(٤) سيبويه: ١/ ٢٤، ٣٨، ٣٩.

(٥) الأشباه والنظائر: ١/١٦٩، ٦/١٠١

(٦) شرح التسهيل: ٢/٣٣، ٣٤.

(٧) الكليات: ٢٦٢، ٢٦٧. وهو يعني بالحذف والإيصال: حذف حرف الجر وإيصال عمل الفعل إلى معموله.

عَقَّدتُمُ الأَيْمَانَ " [المائدة:٨٩] فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر: "عاقدتم" بزنة فاعلتم ، قال الفارسي: "عاقَدْتم" يحتمل: بما عاقدتم عليه الأيمانَ ، عَدَّاه بـ "على" لَمَّا كان بمعنى عاهد ، قال: {بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهَ} [الفتح:١٠] ... ثم اتُّسع فحُذِف الجارُ ونُقِل الفعل إلى المفعول ، ثم حُذِف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذ صار: {بِمَا عَقَّدتُمُ الأَيْمَانَ} فبيَّن معنى المفاعلة بهذه النظائر للتضمين ولحذفِ العائدِ على التدريج، والمعنى: بما عاقَدْتُم عليه الإيمان وعاقَدتُم الأيمان عليه، فَنَسَب المعاقدةَ إلى الأيمان مجازاً."(١)

الفصل الثاني: من أسرار النصب على حذف حرف الجر

المبحث الأول: العلة في النصب على حذف حرف الجر:

نسب بعض النحاة إلى الكوفيين أنَّ الناصب له هو حذف الجار ، فالعامل عندهم معنوي ، وهو نفسُ إسقاط الجار.(٢) ولعلَّ هذا يرجع إلى قولهم في خبر "ما" في قوله تعالى: "ما هذا بشراً" [يوسف:٣١] إنه ليس منتصباً بما ، وإنما بحذف حرف الجر(٣) ، قال الفراء : نصبت (بشراً) لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهلُ الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثرٌ في ما خرجت منه ، فنصبوا على ذلك ، ألا ترى أن كلَّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا ، وقوله: " ما هُنَّ أمهاتِهم " [المجادلة:٢]"(٤) ونقله الزجاجي عن بعضِ النحاة ولم يسمِّهم.(٥) وعدَّه البصريون نفس نفس الفعل وأنَّ المحلّ المقدَّر قد ظهر.(٦) وقالوا: إنَّ الخافض إذا سقط إنَّما انتصب الاسم الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب ، فإذا سقط الخافض وصلَ الفعلُ أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنصبه. فالنصب إنَّما هو للفعل المذكور لا بسقوط الخافض، ألا ترى أنك تقول : كفى بالله شهيداً فيكون الاسم مجروراً بالباء فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً ، نحو: كفى اللهُ ، لأنَّه لم يكن موضعهما نصباً بل رفعاً.(٧)

---

(١) الدر المصون: ٤٤٨/٥.

(٢) حاشية ياسين على الألفية : ٢٣٣/١، وحاشية الصبان : ٩٠/٢ ، وحاشية الخضري : ٤٠٧/١

(٣) الإنصاف : ١٥٥/١ ، والتبيين : ٣٢٤ ، وشرح المفصل : ١٠٨/١ ، والمسائل السفرية : ٢١-٢٢ ، والأشباه والنظائر : ١٤٦/٦ ، وحاشية ياسين على الألفية : ٢٣٣/١.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٤٢/٢ .

(٥) الإيضاح في علل النحو : ١٣٩

(٦) حاشية ياسين على الألفية : ٢٣٣/١

(٧) شرح المفصل : ١٠٨/١ - ١٠٩ .

وتردد النحاة في التطبيق بين كون العلَّة في النصب على حذف حرف الجر هل هي تعدي الفعل أو مجرد حذف الحرف ؟ ففي قوله تعالى: "وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ" [يونس:١١] قوله: "اسْتِعْجَالَهُمْ" ذهب بعض النحاة إلى أنَّه منصوبٌ على إسقاط كافِ التشبيهِ ، والتقدير: كاستعجالهم.(١) قال العكبري: "وهو بعيدٌ ، إذ لو جاز ذلك لجاز "زيد

غلامَ عمرو" أي: كغلام عمرو.(٢) قال السمين: وبهذا ضَعَّفه جماعةٌ ، وليس بتضعيفٍ صحيح ؛ إذ ليس في المثال الذي ذكر فعلٌ يتعدى بنفسه عند حذف الجار ، وفي الآيةِ فعلٌ يَصِحُّ فيه ذلك ، وهو قوله: {يُعَجِّل}".(٣)

وفي الحديث الشريف:(٤) "تصرت بالرعب مسيرة شهر" جوَّز العكبري النصب على تقدير: تقدير: هو مني على مسيرة شهر فلما حذف حرف الجر نصب.(٥) فالعلة عنده هي مجرد مجرد حذف الجار خلافًا للسمين وغيره ممن يرون العلة هي تعدي الفعل إلى مفعوله.

المبحث الثاني: تعدي الفعل أو لزومه والعرف اللغوي المتغيِّر

ليست هناك حدود فاصلة بين تعدي الفعل بنفسه أو بالحرف؛ فالأمر يرجع إلى العرف اللغوي الذي قد يتغير من بيئة لغوية لأخرى ، ومن زمن لآخر ، فالقرآن الكريم لم يستعمل الفعل "استغاثَ" إلا متعديًا بنفسه ، ومنه قوله تعالى: " فاستغاثه الذي من شيعته" [القصص:١٥] وقوله:" إذ تستغيثون ربَّكم" [الأنفال:٩] وانتقد ابن مالك النحويين في قولهم: المستغاث له، أو به، والمستغاث من أجله.

وبالمقابل ذهب آخرون إلى كونه متعديًا بنفسه وبالباء. وقد أنشدوا على تَعَدِّيه بالحرف قول الشاعر:(٦)

حتى استغاثَ بماءٍ لا رِشَاءَ له من الأباطحِ في حافَاتِه البُرَكُ

كما استغاث بِسَيْءٍ فَزُّغَيْطَلَةٍ خافَ العيونَ ولم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

---

(١) الدر المصون: ١٣٤/٨.

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن: ٢٥/٢.

(٣) الدر المصون:١٣٥/٨.

(٤) مسند الإمام أحمد:٢٠٨/٧

(٥) إتحاف الحثيث: ١١٠

(٦) البحر المحيط:٤٥٩/٤ ، والدر المصون:٣٥٥/٧، وتاج العروس:٣١٤/٥(غوث)، وروح المعاني:١٧٢/٩.

ويشهد له ما ورد في الدعاء في السنة : " وبك المستغاث وعليك التكلان" ؛ فدلَّ هذا على أنه يتعدى بالحرف كما استعمله النحاة.(١)

وفي قوله تعالى: " فأجْمِعُوا أمركم وشركاءكمْ " [يونس:٧١] اختلف النحاة: هل أجْمَعَ متعدٍّ بنفسه ؟ أو بحرف جر ثم حُذِف اتِّساعاً ؟ قال العكبري: "مِنْ قولك "أجمعتُ على الأمر: إذا عَزَمْتَ عليه، إلا أنه حُذِفَ حرفُ الجر فوصل بنفسه.(٢) وقال غيره: هو متعدٍّ بنفسه في الأصل" ومنه قول الحارث بن حلزة:(٣)

أجْمَعُوا أمْرَهُم بليْلٍ فلمَّا أصْبَحُوا أصْبَحَتْ لهم ضَوْضَاءُ

ورجَّحه أبو فيد السدوسي بقوله: "أجْمعت الأمر أفصحُ منْ أجْمعت عليه".(٤)

وللجمع بين القولين قال أبو الهيثم: "أجمعَ أمرَه جعَله مجموعاً بعدما كان متفرقاً"، قال: "وتَفْرِقَتُه أن يقول مرةً افعل كذا، ومرة افعل كذا، وإذا عَزَم على أمرٍ واحد فقد جَمَعه ، أي: جعَله جميعاً، فهذا هو الأصلُ في الإجماع ، ثم صار بمعنى العَزْم حتى وصل بـ"على" فقيل: أجْمَعْتُ على الأمر أي: عَزَمْتُ عليه، والأصل: أجمعت الأمر.(٥)

تردد كثير من أفعال العربية بين التعدي بنفسه وبحرف الجر:

تفاوت النحاة في هذا الباب بين مقل ومكثر ، وزاد بها ابن سيده على المائة ، ولم يتفقوا على تحديدها ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: " وإذا كالوهم أوْ وَزَنُوهُمْ " [المطففين:٣] ، قالوا: "كالوهم" معناه: كالوا لهم ، و"وَزَنُوهُمْ" معناه: وزنوا لهم ، ثم حذف حرف الجرّ ؛ فانتصب المفعول لأنَّ هذين الفعلين يتعدَّى كل واحد منهما تارة بنفسه وتارة بحرف الجرّ ، يقال: كلتك وكلت لك ، ووزنتك ووزنت لك ، كما يقال: نصحتك ونصحت لك بمعنى واحد. وحذف المفعول الثاني ، وهو المكيل والموزون.(٦)

---

(١) الدر المصون :٣٥٥/٧.

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن:٣١/٢.

(٣) معاني القرآن للنحاس:١٣٧/٢، وتفسير السمعاني:٤٥٢/١، والمحرر الوجيز:١٤٨/٣، وإملاء ما منَّ به الرحمن:٣١/٢، والجامع لأحكام القرآن:٢٨٩/٥، والبحر المحيط:١٧٧/٥، وروح المعاني:١٥٧/١١، والدر المصون: ٢١٣/٨ ، وروح المعاني: ١٥٧/١١ ، وتاج العروس: ٢٠٣/٣٩ ، وفيه : "غوغاء" بدل "ضوضاء".

(٤) الدر المصون: ٢١٣/٨، وروح المعاني: ١٥٧/١١.

(٥) الدر المصون: ٢١٣/٨.

(٦) جامع البيان/ ٥٣٥/٢١ ، وبحر العلوم:٥٣٤/٣ ، والكشاف:٢٢٧/٤، والنكت والعيون: ٢٢٦/٦، والجامع لأحكام القرآن:٢٥٢/١٩، ومعالم التنزيل :٨ / ٣٦٢.

جمع بعض الأفعال بين التعدي لمفعول واحد أو مفعولين:

قوله تعالى: "وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ" [آل عمران: ١١٥] الكفر: ضد الشكر أي هو إنكار وصول النعمة الواصلة. قال عنترة:(١) [الكامل]

نُبِّئْتُ عَمْراً غيرَ شاكِرِ نِعْمَتي والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ وأصل الشكر ، والكفر أن يتعديا إلى واحد ، ويكون مفعولهما النعمة كما في البيت. وقد يجعل مفعولهما المنعم على التوسع في حذف حرف الجر ، فيقال: شكرته ؛ لأنَّ الأصل : شكرت له، وكفرت به. قال النابغة:(٢)

شَكَرتُ لك النُّعْمَى وأثنيتُ جاهداً وعطَّلْتُ أعراض العُبَيْدِ بنِ عَامر

وقد جمع قوله تعالى: { وَاشْكُرُوا لِي وَلا تَكْفُرُونِ } [البقرة:١٥٢] بين الاستعمالين..(٣)

المبحث الثالث: اجتماع المفاعيل في النصب على حذف حرف الجر

الغالب على النحاة حمل الاسم المنصوب على حذف حرف الجر على المفعول به. وبعضهم خصَّصه بذلك ، وعدَّه منصوبًا بوقوع الفعل عليه لا فيه. وربما سمَّوا المنصوب على حذف حرف الجر بالملحق بالمفعول به ، أو الشبيه بالمفعول به.(٤)

وهذا من قبيل التغليب ، وإلا فقد لاحظوا أنَّ جميع الظروف متوسعٌ فيها فقولك: خرجتُ يومَ الجمعة كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة ، كان يوم الجمعة مع الجار مفعولاً به ، بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرفٍ في اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه ، وكذا المفعول له هو أيضاً مفعول به تعدَّى إليه الفعلُ بنفسه بعد ما تعدَّى إليه بحرف الجر فهما مثل : "ذنباً" في قولك : استغفرت الله ذنباً ، إلا أن حذف حرفي الجر "في" و "اللام" صار قياساً في البابين ؛ فجميع المفعول فيه هو مفعول به.(٥)

---

(١) الصحاح:١/٢٨١ (دأث)، وجمهرة أشعار العرب:١/٤٨٩، ولسان العرب:٢/١٤١ (خبث) ، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:٢/٥٢١، وخزانة الأدب:١/٣٢٨، وتاج العروس: ٥ /٢٣٥، والتحرير والتنوير:١/١٧٩، ٣/١٩٦.

(٢) الاشتقاق:٣٣٩، التحرير والتنوير:١/١٧٩، ٣/١٩٦.

(٣) التحرير والتنوير:٣/١٩٦.

(٤) حاشية ياسين على التصريح : ١/٣٣٩ ، حاشية الصبان: ٢/٨ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١١٢ ١١٢

(٥) شرح الكافية: ٢/٢٦-٢٧ ، الكليات : ٨٠٨

فالأصل في المفعول فيه والمفعول له هو النصب على حذف حرف الجر كما هو الشأن في: استغفرت الله ذنباً ، وهو ما حمله النحاة على النصب على المفعول به.

والنصب على حذف حرف الجر قارب بين المفاعيل ؛ فلم يختصَّ بما وقع الفعلُ عليه ، بل شمل ما وقع الفعل عليه ، وفيه ، ولأجله ... ، فليس كلُّ منصوب على نزع حرف الجر مفعولاً به ، ولا شبيهاً به ؛ لأنَّ تعلُّق الجار والمجرور بالفعل يأتي إما على:

١- تعلق المفعول به ، نحو : مررت بزيد.

٢- تعلق المفعول له ، نحو : سافرت لطلب العلم.

٣- تعلق الظرف ، نحو : سآتيك في يوم الخميس.

٤- تعلق التمييز ، نحو : اشتريت رطلاً من عسل.(١)

فإذا ما نزع الجارُ وانتصب الاسمُ ، فانتصابُه حينئذٍ يكون بحسب تعلق الجار بالفعل ، فإن كان متعلقاً به تعلُّقَ المفعول به ، فانتصابه انتصاب المفعول به ، كقولهم : مررت زيداً ، وإن كان متعلقاً به تعلُّقَ الظرف فهو مفعول فيه ، نحو: سآتيك يوم الخميس ، وإن كان متعلقاً به تعلُّقَ المفعول له فهو مفعول لأجله ، نحو: جئتك رغبةً في العلم ...(٢)

المبحث الرابع: مظاهر التآخي بين الجر والنصب

لاحظ بعض النحاة أنَّ الجرَّ بالحرف ، والنصبَ عند حذفه أحد مظاهر أخوة النصب للجر؛ وذلك أن " ليس شيءٌ يخرج إلى غيره إلا لأمر ، قد كان وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدرٍ من الهجوم عليه.. وكل حرف أخرج عن بابه إلى باب آخر ، فلا بُدَّ أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرانيه ، ويلتفت إلى الشق الذي هو فيه."(٣) فهناك مظاهر لقرابة خاصة بين الجر والنصب كما نتبينها على النحو الآتي:

المفعوليةُ أحد مظاهر القرابة بين النصب والجر:

وهذا ما ينطبق على نزع حرف الجر وانتصاب الاسم فإنَّه قد كانت المفعوليةُ في المجرور ملحوظةً ، فلما نزع الجارُ انتصب الاسمُ على المفعول به ، أو فيه ، أو له ..... ؛ وذلك لأنَّ المنصوب والمجرور جميعًا مشتركان في وصول الفعل إليهما ووقوعه عليهما ، غير أنَّ وقوعه على المنصوب بلا واسطة ، وعلى المجرور بواسطة نحو قولك : نصحتك

---

(١) الأشباه والنظائر : ٣/١٨٥ ، والتأويل النحوي : ٢/١٠٧٦ - ١٠٩١ .

(٢) شرح المفصل: ٨/٨ ، ٥١ ، ٩/١٠٣ ، والتوطئة :٢٠٤ ، وتذكرة النحاة :٥٨٢.

(٣) الخصائص : ٢/٤٩٤ -٤٩٥ .

ونصحت لك ، وجئتك وجئت إليك ، فالفعل يكون مرةً واصلاً بحرف ، ومرةً بغير حرف ، والمعنى واحد.(١) وقولك : مررت بزيد في معنى : جزت زيدًا.(٢)

الفضلية أحد مظاهر القرابة بين النصب والجر:

وهي أعم من المفعولية؛ وذلك أنَّهما يقعان في الكلام فضلة ، تقول : مررتُ ، فلا يفتقر إلى أن تقول: بزيدٍ ، أو نحوه كما أنَّك إذا قلت : رأيتُ ، لا يفتقر إلى أن تقول : زيدًا أو نحوه.(٣)

لفظ الضمائر أحد مظاهر القرابة بين النصب والجر:

يقول ابن مالك : ولفظ ما جر كلفظ ما نُصِب *

وقال ابن يعيش: "النصب والجر أخوان ، وإنَّما كان أخاه لأنَّه يوافقه في كناية الإضمار ، نحو: ضربتك وغلامك ، فالكاف في ضربتك في موضع نصب ، وهي في غلامك في موضع خفض."(٤)

وإنَّما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع؛ لاستوائهما في الكناية ، تقول: مررت بك، ورأيتك. واستواؤهما أنهما مفعولان ؛ لأن معنى قولك: مررت بزيد: أي فعلت هذا به. فعلى هذا تجري التثنية، والجمع في المذكر، والمؤنث من الأسماء.(٥)

الخفة أحد مظاهر القرابة بين النصب والجر:

الرفع أثقل أوجه الإعراب الثلاثة ؛ فحين احتيج في إعراب المثنى إلى إلحاق المنصوب بالمرفوع أو المجرور ، وكانت الياء التي هي علامة المجرور أخفُّ من الواو التي هي علامة المرفوع كان إلحاقه بالياء أخف.(٦)

والفتحُ أخفُّ من الكسر ، والألف أخفُّ من الياء ، والفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة ، ولذا حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف ، والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملاً على القرب.(٧)

---

(١) المقتضب: ١٤٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢١٦/١ ، وشرح عيون الإعراب : ٦٣ ، وأسرار العربية: ٦٥، ٦٦ ، وشرح الكافية : ٢٨/٣ .

(٢) أسرار العربية : ٦٦.

(٣) أسرار العربية : ٦٦ ، وشرح المفصل : ١٣٨/٤ ، ١٣٩ ، والبسيط : ١٩٩/١ ، وشرح الكافية: ٢٣/٣.

(٤) شرح المفصل : ١٣٨/٤، ١٣٩.

(٥) المقتضب : ١٤٥/١، وأسرار العربية : ٦٦ ، وشرح المفصل : ١٣٨/٤ ، والمغني في النحو : ٤٩/٢ ، والأشباه والنظائر : ٥٥/٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٢١٦/١، ٢١٧ ، وأسرار العربية : ٦٦.

(٧) الأشباه والنظائر:١٩٤/١

تقارب المخرج أحد مظاهر القرابة بين النصب والجر:

النصب من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين ؛ فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع ؛ لأنَّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين ، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد. والجار ألحق بصقبه. والذي يدلُّ على اعتبار هذه المناسبة أنَّهم لمَّا حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف.(١)

الاتفاق في علامة الإعراب أحد مظاهر القرابة بين النصب والجر:

اهتم سيبويه وكثير من النحاة بتعليل تماثل علامة الإعراب في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، والممنوع من الصرف (٢) ، فقد حمل النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وحمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف. يقول المجاشعي في تعليل جعل نصب جمع المؤنث كجره: إنهم أرادوا أن يكون حد جمع المؤنث على حَدّ جمع المذكر .. وألحقوا المنصوب بالمجرور دون المرفوع لثلاثة أشياء:

أحدهما: أنَّ المنصوب والمجرور أخوان من قبل أن الفعل يتعدَّ إلى كل واحد منهما.

والثاني: أنهما يشتركان في الضمير نحو قولك: رأيتك ومررت بك.

والثالث: أنَّ الجر يختص بالأسماء كما أنَّ التثنية والجمع يختصان بالأسماء ، فلما أرادوا إلحاق المنصوب فيهما ألحقوه بما يختصُّ كمثل اختصاصهما.(٣)

---

(١) أسرار العربية : ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) سيبويه: ١/١٧، والمقتضب : ٣/٣٣١ ، وأسرار العربية : ٦٦ .

(٣) شرح عيون الإعراب : ٦٣، وشرح المفصل : ٤/ ١٣٨، ١٣٩.